مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

حرب غزة

"حصاد مائة يوم"

د. عبدالرزاق غراف
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث

مائة يوم من الحرب والعدوان لم يسبق للبشرية أن رأت شيئا مماثلا لأهوالها منذ مشاهد الدمار خلال الحرب العالمية الثانية، ولم تسبق لعدسات الإعلام أن رصدت أكثر من هذه الصور فظاعة، صور تجاوز تأثيرها على الضمير الإنساني لدى المتعاطفين مع مظلومية القضية الفلسطينية الى من كانوا لوقت قريب يعتنقون مظلومية اليهود في أوروبا لتبرير دعمهم لإسرائيل، بما في ذلك الصوت اليهودي وشرائح واسعة داخل فئة اليهود ذاتهم، هذا إذا ما استثنينا الموقف الرسمي الغربي وبخاصة الأمريكي منه الذي ما زال متشبثا بموقفه التقليدي رغم مناهضة رأيه العام لهذا المسار، فضلا عن العزلة الدولية الناجمة عن هذا الخيار.

في ميزان التقييم الاستراتيجي كثيرة هي الملفات التي يمكن التطرّق إليها، استنادا لما تحقّق من نتائج وفي ضوء ما كان معلن من اهداف لدى كل الأطراف المعنية بهذا العدوان، رغم أنه من الصعب وضع تقييم شامل قبل أن تضع الحرب أوزارها، والتي من خلالها يمكن وضع حدود مكاسب وخسائر والتكاليف المرتبطة بهما بالنسبة لكل طرف، وهي عملية معقّدة نظرا لما تكتنفه من تفاصيل وما يندرج ضمنها من حيثيات تجعل من الصعب تقييم الأمر على أساس ثنائية **منتصر/ منهزم** في شكلها المطلق، فالمؤكد أن أي تقييم شامل للحرب سيتخّذ شكلا مرنا تجعل حدود النصر والهزيمة حدودا مرنة يمكن تفسيرها بشكل مناقض بين طرف وآخر، والهدف هو تسويق كل طرف على أنه حقّق اكثر المكاسب على حساب الآخر.

انطلاقا مما سبق ستحاول هذه الدراسة التطرّق بشكل ملّم لجميع ما حمله مئة يوم من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، على كل المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية سواء منها الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، انطلاقا من تقييمنا لما حقّقه كل طرف وما لم يحقّقه استنادا لما هو معلن من اهداف أو حتى تلك غير المعلنة، ومن خلال هذا سيتم تمييز كل طرف على حدا سواء منها الداخلية أو الإقليمية أو الدولية على النحو الآتي:

داخليا/

بالنسبة لإسرائيل:

- **تصدع قوة الردع:**

في الحروب غير المتناظرة أو كما تسمى في الأجيال الراهنة من الدراسات والنظريات الأمنية بـ «**الحروب اللا تماثلية**» والتي تجمع بين اطراف متناقضة سواء من ناحية التمثيل في القانون والنظام الدوليين والشرعية الدولية الناجمة عن ذلك أو في حجم وطبيعة الوجود على الأرض فضلا على الاستراتيجيات المتبعة، فما نشهده حاليا في قطاع غزة هو حرب بين دولة بكل ما تمتلكه من أدوات القوة والردع وبين حركة مقاومة مستندة الى شرعية شعبية كسند رئيسي لها في وجودها وليس بالضرورة لأفعالها، في ظل هذا النمط من الحروب تختلف معايير النصر والهزيمة على النحو الذي يجعل «الدولة» القوية بمواردها وهياكلها في حال فشلها في تحقيق أهدافها طرفا منهزما، كما قد يجعل حركة المقاومة الضعيفة في مواردها ومقوماتها طرفا منتصرا اذا لم تنهزم، فالقوي مهزوما اذا لم ينتصر والضعيف منتصرا اذا لم ينهزم.

- **البحث عن سراب النصر**

القضاء على حركة حماس – إعادة الأسرى عبر استخدام القوة – استعادة قوة الردع المتآكلة بعد السابع من أكتوبر، هي أهداف من جملة الأهداف التي أعلنتها إسرائيل من وراء حربها المدمرة على قطاع غزة، وسواء أكانت اقتصرت اهداف إسرائيل على ما هو معلن منها أو اجتازته الى ما هو غير معلن على غرار تهجير سكان القطاع الذي ظلت إسرائيل غير راغبة في الإعلان عنه رسميا حتى في ظل تصريحات بعض وزراء اليمين المتطرف التي اشارت علانية الى وجود رغبة إسرائيلية دفينة لتحقيق هذا الهدف.

وبعد مئة يوم من الحرب لا يبدوا واضحا ما مدى قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها ولا كيفية ذلك في ظل هذا العجز المطبق على تحقيق معالم النصر المنشود الذي تنتظره الحكومة الإسرائيلية من أجل التسويق له أنه نصر وجب الإستناد إليه لتبرير خسائرها سواء أمام الرأي العام الداخلي أو أمام حلفائها، الأمر الذي يجعل الحكومة الإسرائيلية تبدوا بمظهر الباحث عن سراب النصر وسط كومة من دلالات الفشل المحيطة بها على كل المستويات السياسية والأخلاقية والاقتصادية وحتى العسكرية والاستراتيجية.

هذا الفشل جعل إسرائيل تنتقل الى الخطة -ب- المتمثلة في التعجيل بتصفية بعض قادة حركة حماس في الخارج والبداية كانت قبل أسبوع

بإغتيال «صالح العاروري» الشخصية الثقيلة في الحركة، وهي الخطوة التي لطالما أعلن عنها قادة إسرائيل ولكن بعد تصفية قادة الحركة في الداخل، هذا القفز على الخطوات يُقرأ مبدئيا على انه إقرار إسرائيلي بصعوبة تحقيق أهدافها السابقة، فضلا عن كونه محاولة من بن يامين نتنياهو وحكومته من اجل الهروب بالأزمة نحو الأمام رغم ما في ذلك من مخاطر.

• انشقاق في الجبهة الداخلية لم تعهده إسرائيل:

في الداخل تزداد الفجوة بين القيادة السياسية ونظيرتها العسكرية ومعها تتصاعد مخاطر ذلك على الداخل الإسرائيلي على نحو لم يسبق لإسرائيل أن شهدته وهي تخوض حربا من قبل، فاليمين المتطرف الذي يقود الحكومة الراهنة ويسيطر على رسم سياستها العامة وفقا لعقيدته اللاهوتية التوراتية لا يُعطي للبعد الاستراتيجي كبير الاهتمام في توجهاته وخططه، وهو ما قاد في النهاية الى حالة من الصدام مع القيادة العسكرية التي لم تعد تحتمل الاستمرار في الحرب دون اهداف سياسية واضحة، ورغم أن الكل مجُمع في إسرائيل على حتمية القضاء على حركة حماس، إلا الجميع تقريبا مختلف في كيفية تحقيق ذلك ومدى المُراهنة على النهج الراهن لتحقيق هذا المبتغى.

الاجتماع العاصف للحكومة الاسرائيلية الذي اشارت إليه الكثير من التقارير الإسرائيلية نهاية الأسبوع الماضي والذي أدى الى تعليق الاجتماع قبل نهايته نتيجة لتكالب وزراء اليمين المتطرف على رئيس الأركان يحمل في طياته كبير الدلالة على حجم التنافر داخل مجلس قيادة الحرب والحكومة المصغرة، فضلا عن حالة التنافر الشديد بين رئيس الحكومة ووزير دفاعه وزعيم المعارضة الذين تجمعهم حكومة الحرب والذين لطالما بدوا في كثير من الأحيان يتبنون خطابات مختلفة في تمايز واضح في أولوية الأهداف رغم اجتماعهم حول ضرورة تحقيق المطلوب وهو القضاء على حركة حماس وتفكيك قدرتها الميدانية.

• «الرهائن» أولوية استراتيجية أم إنسانية للحكومة الإسرائيلية؟

منذ البداية أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن من أهداف حربها في قطاع غزة استعادة الرهائن الذين أسرتهم حركة حماس في السابع من أكتوبر، غير استمرار التعنّت الإسرائيلي اتجاه تبنّي سياسات أكثر واقعية للتعامل مع هذا الملف طرح العديد من الأسئلة حول جدّية الحكومة الإسرائيلية في وضع ملف الرهائن كأولوية استراتيجية ضمن أهدافها للحرب؟ فبعد مئة يوم من الحرب لم تُعطي هذه الحكومة أولوية لهذا الملف إلا خلال

هدنة السبعة أيام الشهر الماضي، والذي أوزعها البعض الى حجم الضغوط الهائلة على الحكومة من طرف أهالي الأسرى.

ومعدا ذلك فإن كل الأفعال الإسرائيلية خلال هذه الحرب لا تحتوي على كثير الإشارات الدالة على استراتيجية هذا الملف لدى الحكومة الإسرائيلية، فالمتابع يدرك أن الرهائن ليسوا أولوية استراتيجية للحكومة بقدر ما هم أولوية إنسانية يتم التطرق إليها متى توفرت وتقاطعت مع أولويات استراتيجية أخرى، وهذا مقارنة بأهداف أكثر سموا من هذا الهدف على غرار القضاء على حركة حماس وتحطيم بنيتها العسكرية التي تبقى أولوية الأولويات الاستراتيجية الإسرائيلية التي لا يمكن التنازل عليها لصالح هدف انساني أقل أهمية بكثير وهو تحرير الرهائن، الذي ترى فيه الحكومة الإسرائيلية ورقة تستغلها حركة حماس لإبتزاز إسرائيل حول الأهداف العليا للحرب، ومنه فإن على إسرائيل ألا تستجيب لهذه المساومة التي ترهن مستقبل هذه الحرب.

• الهجرة العكسية «الخطر الداهم على مستقبل الدولة والمجتمع في اسرائيل»

«الديموغرافيا الفلسطينية» لطالما أرّق هذا الملف إسرائيل بسبب اختلال التوازن الديمغرافي كنتيجة لتسارع النمو السكاني الفلسطيني داخل الخط الأخضر وخارجه، في مقابل عجز المجتمع الإسرائيلي على مجاراة هذه الوتيرة التي كانت وما زالت أحد مخاطر استمرار هذا الكيان ومشاريعه المستقبلية وبخاصة فيما تعلق بمشروع الدولة اليهودية، ولمواجهة ذلك لجأت إسرائيل منذ نشأتها الى عديد الآليات:

أ- تشجيع الهجرة اليهودية من كل قارات العالم وتوفير كل مستلزمات حياة «الرفاهية» للمجتمع

الإسرائيلي والوافدين الجدد، مما ينحهم الرغبة في الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وتسخير كل مقدرات الدولة الاسرائيلية بما فيها إعانات اليهود والوكالات اليهودية العالمية خدمة لهذا الهدف

ب- تمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني عبر زرع المستوطنات الصهيونية التي أصبحت بمثابة الآلية الهادفة لتمزيق الشمل والتواصل الفلسطيني – فلسطيني

ت- تبنّي سياسات التهجير القسري وقضم أراضي الفلسطينيين في الضفة والقطاع والجولان، والتضييق على فلسطيني الداخل (عرب ٤٨) تمهيدا لتغليب العنصر اليهودي على نظيره العربي الفلسطيني وخلق واقع ديمغرافي جديد يكون ضامنا لإستمرار إسرائيل مستقبلا وبخاصة مشروع يهودية الدولة الذي ستقتصر فيه الجنسية الإسرائيلية على العنصر اليهودي.

ث- بعد هجوم السابع من أكتوبر دقّت الكثير من الأوساط الإعلامية والسياسية في إسرائيل ناقوس الخطر، بعد التصاعد الملفت لأرقام الهجرة المعاكسة خارج إسرائيل في أوساط مزدوجي الجنسية خاصة من فئة الشباب ما بين ٢٠ و٣٥ سنة، حيث تشير بعض التقارير الإعلامية الى هجرة قرابة ٤٧٠ **ألف يهودي** الى دولهم الأصلية التي يحملون جنسيتها، في حين تصاعدت وتيرة طلب الإسرائيليين ممن لا يحملون جنسيات أخرى غير الإسرائيلية على جنسيات بلدان أوروبية وأمريكية شمالية تمهيدا لمغادرتهم إسرائيل في حال استمرار وتيرة الحرب وتراجع محددات حياة الرفاهية الموعودة، وهو ما يحمل نذرا خطيرة على مستقبل الدولة والمجتمع في إسرائيل.

- **تراجع رهيب في تأييد الرأي العام الغربي والعالمي «عزلة سياسية وانهيار أخلاقي»**

مع استمرار نهج الإبادة الجماعية الذي تنتهجه إسرائيل ضد المدنيين في قطاع غزة، تصاعد حجم الرفض في الرأي العام الغربي بل إن هذا الرفض امتد الى أوساط اليهود أنفسهم، هذا الوضع وبقدر ما سيلحق ضررا بالغا بصورة إسرائيل لدى الرأي العام الغربي بقدر ما سيزيد من حجم الضغوط على الحكومات الغربية التي تبنّت رواية إسرائيل بالمطلق وفتحت أبواب دعمها الكلّي لكل الخيارات التي تراها الحكومة الإسرائيلية مناسبة للتعامل من هجوم السابع من أكتوبر، تقديرا منها أن ما ألحقه الهجوم من ضرر بقوة الردع الإسرائيلية يجب أن يعاد بناؤه مهما بلغت تكلفة ذلك في أوساط المدنيين الفلسطينيين.

- **صورة إسرائيل في الإعلام الغربي والعالمي**

لا تقترن صورة النصر بتطورات الميدان فحسب بل كذلك بصورة المنتصر أمام الإعلام العالمي، ولو كان مصير الثاني الفشل فحتما سيفرغ الأول من محتواه، في حرب غزة تعرّضت صورة إسرائيل حتى

في الإعلام الغربي الذي لطالما تبنّى رواية إسرائيل وكان واجهة لتبرير أفعالها والتسويق لمظلوميتها، ورغم أنه ليس من الواضح بعد استسقاء مدى انعكاس ذلك على صورة إسرائيل في الوجدان المجتمعي الغربي، إلا أن الثابت أن ما يحدث هو سقوط أخلاقي لم يسبق أن وصلت إليه اسرائيل في نظر من أشرف على التسويق لمظلومية اليهود التاريخية، سترتفع درجة خطورته بحجم تداعياته المنتظرة على مساعي إسرائيل في البحث عن النصر المنشود طوال ١٠٠ يوم مضت.

- **الاقتصاد «صدمة أخرى لإسرائيل»**

تكلفة باهظة لإستمرار الحرب تلك التي تدفعها إسرائيل على كل المستويات، فداخليا تعطل الاقتصاد الإسرائيلي لصالح دعم الجهد الحربي واستدعاء أكثر من **٣٠٠ ألف** من الإحتياط وما تركه من اثر على سيرورة الاقتصاد، وإقليميا تعرّضت استراتيجية إسرائيل في التحول الى متغير ثابت في المشاريع الاقتصادية «**ممر الهند**» الى هزة قوية وهي الراغبة في إيجاد موضع تنافس به ثقل مصر الجيو سياسي، دوليا تحركات جماعة الحوثي في باب المندب أرهقت التجارة الدولية على نحو كبير وزادت تكلفة التأمين والنقل حيث ارتفعت أسعار الشحن بين آسيا وأوروبا وأمريكا بنحو ١٧٣٪، واذا علمنا أن ٣٦٪ من التجارة الدولية لإسرائيل مع آسيا فسيتضح لنا حجم الإرهاق الذي أضافه اختلال الملاحة في باب المندب على كاهل الاقتصاد الإسرائيلي المتعب خاصة وأن بعض التقارير اشارت الى أن خسائر إسرائيل قد تجاوزت ٠٤ **مليار** دولار في تجارتها مع آسيا، ومعه يتضح حجم الضرر الذي لحق بالموانئ الإسرائيلية التي كانت تشكل حلقة وصل بين آسيا وأوروبا بل ومعك القارة الامريكية.

- **العلاقة مع الغرب في ميزان التقويم الاستراتيجي:**

رغم أن الغرب يضع نفسه في موقع الوصي على أمن إسرائيل بل إن هذه الوصاية تحولت الى عقيدة راسخة في الاستراتيجية الغربية وبخاصة الامريكية منها، فالحرب أثبتت مدى عمق الشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على النحو الذي جعل موقع إسرائيل يتجاوز أحيانا موقع أي مكون فيدرالي امريكي وله الأولوية عما سواه من أولويات، تُرجم هذا المنظور من خلال حجم الدعم الامريكي المطلق لإسرائيل في أن تفعل ما تراه مناسبا متى ما رأت ذلك ضروريا وتحت أي ظرف، وقد عبّر عن ذلك المظلة السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية التي وفرتها الولايات المتحدة لإسرائيل طوال ١٠٠ يوم من الحرب، للدرجة التي أصبحت فيها الولايات المتحدة شريكا في التخطيط بالخبراء على الأرض، فبلغة الأرقام وفيما يخص الجانب العسكري

تتحدث التقارير عن وصول قرابة ٢٥٠ **طائرة** شحن أمريكية محملة بأطنان الأسلحة والذخيرة لإسرائيل، ذات التقارير تحدثت على أن قرابة ٣٠ **طنا** من القنابل والمتفجرات أسقطتها إسرائيل على القطاع، في حين تحركت حاملتا طائرات امريكيتين نحو شرق المتوسط لضمان التفوق الإسرائيلي ودرءا لمخاطر توسع الحرب إقليميا، واقتصاديا بلايين الدولارات التي انصبت على اسرائيل لمواجهة ازمتها الاقتصادية سواء كتبرعات من الجالية اليهودية وكبرى الشركات الصهيونية العالمية أو بشكل دعم رسمي من الكونجرس، أما سياسيا فقد نزلت الولايات المتحدة بثقلها في المؤسسات الدولية لمنع أي ادانة لإسرائيل وجرائمها بل لتوفير الدعم السياسي الدولي لها وما ضغوطها من اجل تحصيل مواقف من دول بعينها أو تغيير مواقف سابقة لأخرى أو استعمال حق النقض الفيتو في مجلس الأمن إلا تجسيد لهذا الواقع.

غير أن هذا الواقع لا يمكن عبره تغييب حدود التوافق والاختلاف بين إسرائيل وداعميها الغربيين، رغم التفاوت النسبي بين الموقفين الأمريكي والأوروبي في هذا الشأن، إلا أن الثابت أن بعض التطورات المرتبطة بإستراتيجية الحرب الشاملة وما يلزمها من آليات وحدود استخدام القوة ومعاييرها قد دفعت مؤخرا بملامح خلاف امريكي إسرائيلي منتظر، ليس حول اهداف الحرب الرئيسية انما حول وسائل تحقيق ذلك والمطلوب منها زمنيا، بوادر ذلك ظهرت بعد سحب الولايات المتحدة لحاملة طائراتها من شرق المتوسط، كما أبانت عليها بعض التصريحات الإسرائيلية من وزراء اليمين المتطرف الذين بدوا وكأنهم يعاندون الإدارة الامريكية في نقاط الخلاف.

هذه المعطيات تجعلنا امام حتمية إعادة قراءة الشهيد على النحو الذي يجعلنا ندرك أنه ليس بالضرورة ما يخدم إسرائيل هو في مصلحة الولايات المتحدة والعكس صحيح، خاصة وأن بعض الملفات المرغوبة من طرف الحكومة الإسرائيلية رغم مخاطرها وتكلفتها على غرار تصاعد الحرب الإقليمية هي خيار مرفوض من الإدارة الامريكية وهي التي على أبواب بداية العد التنازلي للانتخابات الرئاسية القادمة، في حين أن استسلام هذه الإدارة للتعنت الإسرائيلي في الاستمرار في خيار الحرب المفتوحة والمكلفة إنسانيا في قطاع غزة قد يحمل في طياته نتائج سلبية حادة في الداخل الأمريكي ذاته وما انخفاض شعبية جون بايدن في استطلاعات الرأي الى أقل من ٤٠٪ إلا أكبر دليل على ذلك.

- **إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. أي تداعيات؟**

أمام محكمة «لاهاي» وبدعوة من جنوب افريقيا وقفت إسرائيل بتهمة «الإبادة الجماعية»، ورغم أنه ليس من المنتظر الكثير من هذه المحاكمات حتى في حال اثبات التهمة وذلك مقارنة بمحاكمات دولية سابقة تعرضت لها إسرائيل، إلا أن الوضع الدولي الراهن وصدور مذكرة توقيف دولية في حق الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» قبل أشهر استنادا لجرائم مزعومة في أوكرانيا تشير كل التقارير إلا أنها لا تصل طوال سنتين ماضيتين الى نصف ما خلفته ١٠٠ يوم من الحرب، هي معطيات كفيلة بمدى الحرج الذي سيفرزه تملّص إسرائيل خارج اطار العقاب من العدالة الدولية مرة أخرى، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون هذه الورقة عند الحاجة لها وبما تقتضيه حدود ذلك.

بالنسبة حركة حماس/

- **صمود عسكري وفعالية في إدارة الصراع**

لا يختلف اثنان على مدى الأداء العالي الذي أبانت عليه حركة حماس ليس في القدرة على التخطيط واقتناص اللحظة الفارقة لتسديد ضربتها في السابع من أكتوبر، إنما في إدارة الصراع والمشهد العسكري وحتى السياسي والإعلامي فيما بعد، فحالة الانسداد الاستراتيجي الذي تعاني منه إسرائيل حاليا سببه الرئيس أداء الحركة العسكري والاستخباراتي الذي صعّب على إسرائيل تحقيق أهدافها المعلنة، ما ادخل الأخيرة في أزمة سياسية ناجمة عن خلافات عميقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية وأحيانا داخل هذه المؤسسات نفسها.

- **مكاسب إقليمية ودولية**

اقليميا كثيرة هي المكاسب التي حققتها حماس بداية بعرقلة مسار التطبيع مؤقتا، مرورا بعرقلة بعض المشاريع الاقتصادية وفي مقدمتها الممر الهندي، وفي الوقت الذي تتزايد فيه فرص تحول الحرب الى حرب إقليمية بدأت مظاهرها تظهر للعلن من باب المندب الى العراق الى جنوب لبنان، يصبح من الصعب قراءة حدود المكاسب المنتظرة في مقابل التكاليف المتوقعة لمثل هكذا سيناريو ليس على حركة حماس فحسب إنما على جميع الأطراف.

دوليا أعاد هجوم السابع من أكتوبر تذكير العالم بوجود قضية فلسطينية كادت الاحداث الإقليمية والدولية أن تتجاوزها، ومعها أعاد تذكير العالم بحق شعب يرضخ تحت احتلال ضرب بعرض الحائط كل الاتفاقات وتجاوز كل القوانين مرسّخا لواقع الاحتلال بالقوة، وبالتالي فقد عاد الملف الفلسطيني ليفرض نفسه في المحافل الدولية على ان مظلوميته وعدم نيل حقوقه تبقى العائق

الأكبر أمام أي تسوية في الشرق الأوسط مهما بلغ حجم محاولات تجاوز هذه الواقع، فضلا على ذلك فقد عادت القضية الفلسطينية للحياة في الوجدان الشعبي العربي والإسلامي وخاصة بالنسبة للأجيال الجديدة التي لم تحمل ذاكرتها الكثير عن هذه القضية.

- **تكلفة بشرية عالية وبنية تحتية منهارة**

في مقابل هذه المكاسب تقف التكلفة البشرية والإنسانية والاقتصادية العالية جدا في حين لم تتضح بعد التكلفة السياسية للحرب على حركة حماس، فالمدنيون كانوا الضحية الأولى بعد استشهاد قرابة **٣٠٠٠٠ شهيد ٢٣٠٠٠ منهم بشكل رسمي** في حين تشير التقديرات الى أن ما يقارب **من ٧٠٠٠ مفقود لغاية الآن ما زالوا تحت الأنقاض، قرابة ٨٠٪ منهم من الأطفال والنساء**، في الوقت الذي تجاوز عدد الصحفيين المغتالين أي حرب سابقة (أكثر من ١٠٠ صحفي) لغاية الآن فضلا على المئات من عمال «الأونروا».

والى جانب التكلفة البشرية تتحدث عديد التقارير بما فيها الأممية منها على أن قرابة **٩٠٪ من البنية التحتية** في قطاع غزة قد لحقتها اضرارا مباشرة بالقصف الإسرائيلي سواء بشكل كلي أو جزئي، وهو ما سيجعل القطاع المحاصر يعيش حالة من النكبة قد تتطلب سنوات طويلة تصاحبها جهود مضنية في إعادة الإعمار حتى يعود القطاع الى حالته شبه الطبيعية ليوفر المستويات الدنيا من متطلبات ومقومات الحياة الإنسانية، كما اشارت الأونروا مؤخرا الى أن أكثر **من ٨٥٪ من سكان** قطاع غزة قد أُجبروا على الهجرة القسرية.

ورغم انه من الصعب اخضاع البعد الاقتصادي للتقييم كون القطاع المحاصر منذ سنوات لم يكن يحمل في ظل الحصار أي قابلية لترسيخ مشاريع اقتصادية تساهم في تنمية القطاع لما يخضع له ذلك من مشروطية إسرائيلية، إلا أن سيناريوهات ما بعد الحرب طرحت إشكالات ضخمة حول كيفية إعادة بناء اقتصاد قطاع غزة المنهار بشكل كلي، إشكالات مرتبطة أساسا حول من يحكم القطاع ومن هي الجهات الممولة وكيف سيتم ذلك وما حدود الدور الإسرائيلي المنتظر، وهي أسئلة من الصعب الإجابة عليها حاليا في ظل المعطيات الراهنة، رغم أن الثابت هو أن الإجابة عليها هي جزء من المخرج المنتظر للحرب.

- **علاقة الحركة مع إيران. هل ستعاد القراءة؟**

«تضامن مشترك» و**«ساحة واحدة»** للمقاومة، ذلك ما كان يحكم العلاقة بين حركة حماس

وحلفائها الإقليميين نظريا على الأقل، بعد مئة يوم من الحرب تُطرح جملة من الأسئلة حول حدود تفعيل هذه الشراكة على الأرض، ورغم تعدّد وجهات النظر حول هذا الملف نظرا لحجم التعقيدات الإقليمية والدولية المحيطة به وما قد تفرزه من نتائج وحسابات متغيرة بكل الأطراف المعنية بتوسع الحرب إقليميا، إلا أن الثابت أنه يمكن تقسيم ما مضى من أشهر الحرب الى قسمين:

الأول نجحت فيه إسرائيل في تحييد ايران واذرعها نسبيا قابله احجام إيراني واضح على تحريك أوراقها بما يدعم موقع حركة حماس في الحرب ويخفّف من وطأة الثقل العسكري الإسرائيلي عليها وقد دامت هذه المرحلة زهاء الشهرين، **والثاني** الذي فيه تصاعد دور بعض فواعل ايران الإقليميين بعد تصاعد رغبة اسرائيل في تصفية قادة حماس في الخارج ما أدى الى تصاعد حدة المواجهات مع حزب الله، وتصاعد التأثير الحوثي على الملاحة الدولية في باب المندب، وكذا تصاعد هجمات أذرع ايران في سوريا والعراق على القواعد الأمريكي.

هذه التطورات فرضت حتمية إعادة قراءة المشهد انطلاقا من مكاسب كل طرف من إمكانية توسع الحرب إقليميا، كما أنها اعادت ترميم العلاقة بين حركة حماس وايران بعد فترة بدى أن هناك حالة من عدم التفاهم المتبادل نتيجة لما أوردته بعض التقارير عن عدم إطلاع حركة حماس ايران بخططها لهجوم السابع من أكتوبر، ما جعل الأخيرة مترددّة في رفع سقف توقعات الحركة من مستوى الدعم الإقليمي الذي تنتظره من اجل تخفيف الضغط الإسرائيلي عليها، رغم أن ايران تدرك في الأخير أن استراتيجيتها في استغلال تحالفها مع حركة حماس تحمل من المكاسب الكثير سواء على المستوى الدولي او الإقليمي وبالتالي فإن التفريط في ذلك هو خسارة استراتيجية لإيران والحركة على حد سواء، ما اجبر ايران في الأخير على تحريك أذرعها على النحو الذي تتحرك به حاليا.

• مستقبل الحركة من توازنات حكم القطاع «خيارات ورهانات»

الثابت بعد تسعين يوما من الحرب أن اقتلاع حركة حماس من الوجود عبر تفكيك بنيتها العسكرية والسياسية هو هدف بعيد المنال لم ولن تستطيع إسرائيل تحقيقه وإن حدث ذلك فإن تكلفته ستكون أكبر من المنتظر منه من مكاسب، ومنه فإن كل الأطراف على قناعة بأن تقزيم سطوة الحركة واضعاف بنيتها هو السبيل الأمثل للخروج من المأزق الراهن، وهو الأمر الذي طرح حتمية تواجد الحركة في حيّز التأثير حتى بعد انتهاء الحرب، وحتى وإن اختلفت طرق وسبل استيعاب الحركة وتأثيرها فيما بعد الحرب

سواء عبر ادماجها في هيئة مشتركة لحكم القطاع واشراكها في المنتظر من حلول، غير أن الثابت أن تجاوز الحركة في توازنات ما بعد الحرب أصبح أمرا بعيد المنال.

إقليميا/

مع تصاعد مخاطر توسع الحرب إقليميا يتضح حجم المخاطر المرتبطة بمستقبل ملف تسوية الحرب الراهنة والمنتظر من جهود وقفها سواء الإقليمية والدولية، ورغم صعوبة قراءة المشهد والتنبؤ بسيناريوهات المخرج المنتظر في حال توسعت الحرب إقليميا، إلا أن الثابت أن ذلك سيفرز عديد المستجدات التي لم تظهر معالمها فيما مضى من أشهر الحرب الثلاث، وفي مقدمة ذلك:

أ. سيكون فرصة لحكومة إسرائيل من اجل تجاوز عجزها عن تحصيل النصر المنتظر في حرب القطاع عبر توسيع الأزمة، كما سيخفّف من حدة أزمتها السياسية الداخلية وتجاوز ضغوط الرأي العام الداخلي عليها، رغم مخاطر الحرب على جبهتين المصاحبة لذلك وإمكانية استيعاب فشل سياسي مزدوج لإسرائيل شمالا مع حزب الله وجنوبا مع حركة حماس

ب. سيوسع الفجوة الراهنة مع الإدارة الامريكية التي لطالما حذّرت من مخاطر هذا التوسع وهي على أبواب انتخابات رئاسية

ت. سيزيد من صعوبة إيجاد مخرج للحل يلّبي الحدود الدنيا لكل الأطراف، انطلاق من أن التوسع الإقليمي للحرب سيزيد من أطرافها المباشرين الإقليميين فضلا عن داعميهم الدوليين وبالتالي يتعقّد المشهد أكثر مما هو عليه الآن

- **القصف الأمريكي البريطاني على اليمن «خيار استراتيجي أم حتمية ظرفية»**

من باب المضطر هكذا سوقت أمريكا وبريطانيا لضرباتها على معاقل جماعة الحوثي في اليمن، **فهل يعدّ ذلك تدشين عملي لتوسيع رقعة الحرب؟** ومع إعلان الجماعة أن المصالح الامريكية والبريطانية في المنطقة أصبحت هدفا مشروعا بعد السلوك العدواني للدولتين، وبعد أن كان عملياتها ذد الملاحة في باب المندب تقتصر على المصالح الإسرائيلية حسب ما أوردته الجماعة، فإن السؤال المطروح الآن هو ما هي مخاطر وحدود توسع الحرب؟

الواضح أن توسّع الحرب هو مسار لا يخدم أي طرف، بإستثناء الحكومة الإسرائيلية التي تسعى للهروب للأمام ومن عجزها عن تحقيق ما أعلنته من اهداف في حربها على القطاع، عبر توسيع رقعة الحرب من أجل توريط الجانب الأمريكي أكثر فأكثر وكذا من اجل تقليل حجوم الضغوط الداخلية

عليها، وقد يكون هذا المسار كذلك مصلحة إيرانية للهروب من بعض الملفات وإبقاء المنطقة ملتهبة لتحقيق المزيد من التنازلات الغربية في ملفات أخرى، ولكن ومهما تضاربت التفسيرات حول هذا الملف فإن كل الأطراف الإقليمية والدولية ستتأثر سلبا بإنفلات الأوضاع في باب المندب والبحر الأحمر، بداية بالدول الإقليمية التي ستصبح أمام حتمية التعامل مع وضع إقليمي متأزم أكثر مما هو عليه الآن، وصولا الى الأطراف الدولية وبخاصة الولايات المتحدة التي سيزيد هذا الوضع المزيد من الضغوط عليها وهي التي على ابواب انتخابات رئاسية لم تعد بعيدة.

- **الجانب العربي: أي دور وكيف ذلك؟**

فيما يخص الأطراف الإقليمية العربية أوضحت الحرب حدود الإرادة العربية في المبادرة بالفعل اتجاه القضية الفلسطينية، ورغم حالة العجز العربي المطبق وغياب العمل العربي المشترك والفعّال اتجاه حماية الفلسطينيين من سياسات الابادة الجماعية التي تنتهجها إسرائيل رغم كل الجهود السياسية والدبلوماسية المشتركة بين بعض الدول، إلا أن المقاومة التي أبدتها بعض الدول العربية في سبيل افشال مشروع التهجير ما أدى الى اسقاط هذا الخيار من الخيال الاستراتيجي لحلفاء إسرائيل المقرّبين على الأقل، هو مثال يمكن البناء عليه مستقبلا لتوضيح مدى قدرة الفعل العربي المشترك في تغيير بعض الأهداف الإسرائيلية من وراء الحرب.

- **العراق – سوريا – لبنان «محاور مرشحة للإنفجار»:**

في ظل هذه الأوضاع المرتبطة بتوسع الحرب في اليمن منذرة بإدلاع أتون حرب إقليمية لا يعرف أحد كيفية الخروج منها، حتى في ظل ربط البعض لها بتوقف حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، إلا أن هذا الوضع وفي حال ما اذا استمر في هذا التصاعد فإن ليس من المتوقع أن يتوقف عند حدود اليمن والبحر الأحمر، فدول مثل ايران وسوريا ولبنان مرشحة بقوة للدخول كأطراف مباشرة في هذا الصراع بالنظر للنفوذ الإيراني فيها وما تحتويه من أذرع عسكرية صُنعت من اجل هذه اللحظة التي يصبح فيها النفوذ أمام حتمية الدخول في صراع الإيرادات الذي سيحدّ> مستقبل التواجد الايراني في المنطقة.

- **في رابع زيارة له للمنطقة منذ اندلاع الحرب. ما لذي حملته زيارة بلينكن الأخيرة للمنطقة ؟**

تجدر الإشارة الى زيارة وزير الخارجية الأمريكي «انطوني بلينكن» الأخيرة الى المنطقة والتي شملت تركيا وقطر والأردن والسعودية والامارات فضلا على إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وما تم

التطرق إليه من نقاط سواء في محادثاته مع مسؤولي الدول التي زارها أو فيما يخص تصريحاته التي أدلى بها، والتي أعاد فيها التذكير بضرورة العمل على حل الدولتين – تفادي توسع الحرب إقليميا – مخاطر تفاقم الأزمة الإنسانية – التكلفة العالية على المدنيين – بحث مستقبل إدارة القطاع – إعادة الإعمار، ورغم أن العمل على عدم توسع

الحرب اقليميا كانت أولوية الأولويات فضلا على أن الكثير من هذه النقاط قد تم تداولها في زياراته السابقة، الى جانب عدم ابداء بلينكن لأي تجاوب أمريكي مع مطالب الدول التي زارها بشأن «وقف اطلاق النار»، إلا أن تصاعد حدّة المعارضة الامريكية لنهج إسرائيل الراهن في الحرب وبعض التهديدات الناجمة عن عناصر اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية المعارضة بشدة للضغوط الأمريكية والراغبة في تبنّي سياسات أكثر تطرفا الهادفة للتهجير القسري والمزيد من الإبادة الجماعية يمكن القياس عليها من أجل تبيان بعض التمايز الآخذ في التوسع بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، تمايز ورغم أنه لم يخرج من حيّز الرجاء الى اتخاذه شكل مطالب إلا أنه يعتبر في نظر البعض تغيرا في الموقف الأمريكي، حتى لو ربطه آخرون بأنه ناجم في حد ذاته من عجز إسرائيل عن تحقيق المطلوب والمعلن من أهداف طوال مئة يوم من الحرب.

- **بلينكن في الرياض. ما لجديد؟**

خلال نزوله واجتماعه بولي العهد بالمخيم الشتوي بالعلا، أعاد الأخير التذكير بالموقف السعودي الداعي الى وقف فوري لإطلاق النار وتكثيف جهود المساعدة الإنسانية، يليه استعادة مسار السلام في إطار حلّ الدولتين الذي يوفر للفلسطينيين كامل حقوقهم المشروعة، وهي المطالب التي لطالما اشترطتها المملكة من أجل المُضي قُدما في مسار تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

في مقابل ذلك لم يُظهر بلينكن أي إشارات واضحة على المطالب المتعلقة بإنهاء الحرب في قطاع غزة، خاصة وأن الرجل ومن ورائه كامل إدارة بايدن بدوا وأنهم عاجزون على قول «لا» للحكومة الإسرائيلية كون الموقف الأمريكي لغاية الآن لم يتعدّ حدود المعاتبة المرتبطة بالرجاء من أجل أن تغير الحوكمة الإسرائيلية نهجها الراهن في الحرب.

دوليا/

- **ازدواجية معيارية غربية «مخاطر مستقبلية في الأفق»**

لم يسبق أن شاهد العالم مثل هذا التناقض

الغربي تجاه قضيتين متزامنتين «حرب أوكرانيا» و«حرب غزة»، كشفت وجه الغرب الامبريالي في أكثر صور ازدواجيته المعيارية تجليا، ففي الوقت الذي سارع فيه الغرب لإدانة وحصار روسيا في حربها على أوكرانيا بكل الوسائل الممكنة عسكريا واقتصاديا وسياسيا وقانونيا والتسويق لصورة أوكرانيا كممثل للمنظومة الغربية القيمية، يقف الغرب على النقيض من ذلك في توصيف حرب إسرائيل التي يُجمع الكل على أنها الأكثر دموية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ورغم عدم إمكانية قياس الأثر المباشر لهذه الازدواجية الغربية الراهنة وبخاصة الامريكية منها، إلا أن الثابت أن أثرها على القوة المعيارية وخطاب القيم في السياسة الخارجية الامريكية سيكون كبيرا في المستقبل المنظور، وإن كان البعض يرى أن ارهاصاته الأولية قد بدأت في الظهور انطلاقا من أن الولايات المتحدة أصبحت تدفع ثمنا باهظا لذلك سواء في إطار التوازنات الدولية الراهنة كون هذا المسار كان إكسير الحياة لروسيا من أجل الخروج من عزلتها الدولية التي فرضها عليها الغرب، أو فيما تعلق بتصاعد العزلة الدولية على الولايات المتحدة نفسها للدرجة التي جعلتها تبدوا أحيانا منفردة ومنعزلة عن العالم في دعمها المطلق لإسرائيل حتى في إطار مقارنتها بحلفائها الأوروبيين.

- **«القوة المعيارية الأمريكية» و«خطاب القيم في السياسة الخارجية الامريكية». تراجع منتظر ؟**

كنتيجة للإزدواجية السابقة سيقف مستقبل **«القوة المعيارية الأمريكية» و«خطاب القيم»** في السياسة الخارجية الأمريكية الذي لطالما كان أحد أهم صور ترجمة القوة الناعمة الامريكية في العلاقات الدولية على المحّك، وسيرهن استخدام السياسة العالمية للولايات المتحدة لآليات هاته الاستراتيجية، خاصة لدى الإدارات الديمقراطية التي لطالما عودتنا على أنها أكثر ميولا لإستخدام هذه الآليات الناعمة في سياستها الخارجية، فملفات من قبيل «الدمقرطة» و«حقوق الانسان» لطالما جعلتها الولايات المتحدة شعارا لحروبها وصراعاها الدولية، والخطير في الوضع الدولي الراهن أن هذا التناقض الأمريكي ومستقبل الاستخدام الأمريكي لقوتها القيمية المعيارية يأتي في ظرف دولي تصاعد فيه الصراع مع الصين وروسيا اللتان لطالما تبنّتا منظومة قيمية مناقضة لنظيرتها الغربية الأمريكية، ما جعل الصراع القادم في النظام الدولي لا يغيب عنه الطابع المعياري القيمي حتى لو خرج من عباءة الصراع الأيديولوجي الذي اتسمت به الحرب الباردة سابقا.

- **المؤسسات والقانون الدوليين «إعادة تقييم لمستقبل الدور»:**

مرة أخرى طرحت الحرب الإسرائيلية الدموية والمدمرة على قطاع غزة السؤال الجدلي الأبدي عن موقع إسرائيل في القانون والدولي وأمام مؤسساته، وهو الطرح الذي لطالما طرح عديد الإشكالات حول لماذا وما الجدوى من كون إسرائيل كيان مستثنى من قواعد القانون الدولي انطلاقا من الفوقية التي يتسم بها، رغم أن التفسير المطلق لذلك مرتهن بالمظلة السياسية والدبلوماسية الامريكية التي توفر الحماية لذلك وجعلت من نفسها أحد روافد استمراره الرئيسية.

فوقية إسرائيل على القانون وجعلها خارج إطار المحاسبة ساهمت كبير المساهمة في ضعف موقع المؤسسات الدولية أمام السياسات الإسرائيلية وجرائمها، للدرجة التي أصبح ممثلو الهيئات الأممية في مرمى الاستهداف الإسرائيلي سواء السياسي والدبلوماسي حيث وصل الأمر الى تهديد الأمين العام الأممي في حد ذاته ومنع بعض الممثلين الأمميين من زيارة القطاع المدمر، أو العسكري المباشر حيث لم تسلم مقرات وهيئات الأمم المتحدة ولا المسؤولين عنها من القصف الإسرائيلي.

هذا الوضع زاد من تعقيد الدور المنوط للمؤسسات الدولية والقانون الدولي بما فيه الإنساني أن تلعبه في حل الصراعات وتسوية النزاعات الدولية انطلاقا من الهدف الأسمى الذي أوجدت من اجله وهو حفظ الأمن والسلم الدوليين.

- **روسيا والصين ومستقبل النظام الدولي. هل تعيد الحرب رسم التوازنات الدولية؟**

من جهود الوساطة الى المواقف في مجلس الأمن الى حدّة المواقف اتجاه ما يحدث من إبادة جماعية. كثيرة هي المحدّدات التي يمكن عبرها قراءة مدى تأثير حرب غزة على سياسة القوى الكبرى والتنبؤ بالإرهاصات الأولية للتداعيات المنتظرة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الدائرة رحاها منذ زهاء التسعين يوما، والتي تحمل في طياتها جملة من التداعيات التي عبرها يمكن قراءة التأثير المنتظر لهذه الحرب على مستقبل النظام الدولي وتوازناته، انطلاقا من مواقف كل طرف من الأطراف المؤثرة في توازنات ومستقبل هذا النظام:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي بدت وكأنها على أبواب دخول عصر الأفول عن المنطقة في السنوات الأخيرة، وبدت هيمنتها في تراجع منذ العهدة الثانية لإدارة «باراك أوباما» مرورا بإدارة «دونالد ترامب» التي أقرّت مبدأ **الإنعزالية** كأحد ثوابت سياستها الخارجية، وصولا لإدارة «جون

بايدن» التي نأت بنفسها عن ملفات المنطقة لصالح الصراع في أوكرانيا رغم الحافز الذي شكّله تصاعد الدور الصيني لعودة إهتمامها من جديد غير أن هجوم السابع من أكتوبر والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل ورغم تكلفته الباهظة سواء على مستوى:

الرأي العام الداخلي والدولي والتراجع الرهيب في قوة أمريكا المعيارية وخطاب القيّم في السياسة الخارجية الأمريكية الذي لطالما شكّل أحد الروافد المقدسة للقوة الناعمة الأمريكية.

أو على المستوى السياسي والإستراتيجي أين ساهم هذا الدعم المطلق في عزلة الولايات المتحدة في المؤسسات الدولية وهو ما أبان عليه وقوف الولايات المتحدة منفردة أحيانا في التصويت ضد قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الهادفة لوقف حرب الإبادة الجارية في القطاع، ما شكّل حالة من التمايز ليس بين الولايات المتحدة والعالم فحسب بل بينها وبين أقرب حلفائها الأوروبيين الذين فضّلوا في عديد المرات الوقوف على الحياد خلال هذا التصويت.

إلا أن الثابت مما سبق أن الحرب في قطاع قد أجبرت الولايات المتحدة على العودة للمنطقة، والتخلي عن التردّد الذي أبانت عليه في السنوات الأخيرة تجاه ملفات المنطقة، سواء عبر تعزيز وجودها البحري في شرق المتوسط والبحر الأحمر ووجودها البري في سوريا والعراق والأردن، بغض النظر عن طبيعة الأهداف المُراد تحقيقها سواء ما هو مرتبط بدعم الجهد الحربي الإسرائيلي ضد حركة حماس أو منع توسع الحرب إقليميا وردع الأطراف الراغبة في ذلك وبخاصة حزب الله اللبناني في الشمال وحركة الحوثي في الجنوب بغض النظر عن جدية هذه الأطراف على تبنّي هذا الرهان.

بالنسبة لروسيا هذا الوضع صبّ لصالح روسيا التي شكّلت الحرب في غزة والموقف الأمريكي منها ليس إكسير حياة لكسر عزلتها التي فرضها عليها الغرب في المؤسسات الدولية نتيجة غزوها لدولة ذات سيادة مهما كانت مبرّرات ذلك فحسب، بل نحو إعادة المبادرة بالفعل في أوكرانيا كنتيجة مباشرة لتراجع حجم الدعم الغربي لأوكرانيا لصالح دعمه لإسرائيل والذي ألقى بظلاله على وتيرة الهجوم المعاكس الأوكراني وساهم في الفشل الذي أصابه.

الجهود الغربية – الأمريكية الهادفة لعزل روسيا وحشد المجتمع الدولي لتحقيق ذلك أصيبت بمقتل كنتيجة للإزدواجية السياسية الراهنة تجاه أزمتين متزامنتين «قطاع غزة وأوكرانيا»، وما

لصدى الذي صاحب محاولة الدول الغربية خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن بداية هذا الأسبوع استصدار قرار يندّد بالقصف الروسي المدمر على العاصمة الأوكرانية كييف وحالة الإستهجان التي صاحبته إلا أكبر دليل على تراجع قوة هذه الاستراتيجية المتبعة من الغرب تجاه روسيا.

ورغم أن جهود روسيا تصاعدت في الأسابيع الأخيرة من اجل وقف الحرب وهو ما ابان عليه مواقف روسيا الحادة والداعية لوقف حرب الإبادة، إلا أن صداها على الأرض يبقى ضعيفا نسبيا نتيجة لعديد العوامل في مقدمتها افتقار روسيا لآليات الضغط اللازمة لتنفيذ مقترحاتها فضلا على مسؤولية روسيا ذاتها اتجاه إسرائيل رغم ازمة العلاقات بينهما في السنوات الأخيرة وبخاصة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، فحاجة روسيا للّوبي الصهيوني في الغرب من اجل التأثير على مواقف دوله الراهنة من روسيا سيُلجم أوراق ضغطها على إسرائيل.

بالنسبة للصين لم يكن الموقف الرسمي بعيدا عن نظيره الروسي الرافض لمستوى النزاع الحالي واستراتيجية الحرب الشاملة الإسرائيلية على القطاع، ورغم محدودية الدور الصيني وعلاقاتها التجارية مع إسرائيل التي شهدت نموا كبيرا في العقد الأخير حيث تجاوزت **٢٢ مليار** دولار السنة الماضية رغم العراقيل الامريكية والضوء الأحمر الذي لطالما فرمل تطور العلاقات بين الصين وإسرائيل، إلا أنه ورغم هذه المعطيات فإن الدور الصيني يمكن أن يأخذ زخما أكثر من مستواه الحالي انطلاقا من عديد الإعتبارات، في مقدمتها امتلاك الصين لعلاقات متوازنة مع معظم اطراف الحرب المباشرين وغير المباشرين قد يجعلها وسيطا مقبولا نسبيا بين هذه الأطراف، فهي من جهة تملك علاقات شراكة استراتيجية مع ايران يمكّنها من الضغط على ايران على النحو الذي يخفّف من وتيرة تحركات اذرعها الإقليمية، ومن جهة أخرى هي مستقلة نسبيا عن أوراق الضغط التي تجبر الدول الغربية على مساندة إسرائيل وفي مقدمتها تأثير دور اللوبي الصهيوني في صناعة السياسة الخارجية للدول الغربية الداعمة لإسرائيل.

في مقابل ذلك فإن شراكة الصين الاستراتيجية ودورها المتصاعد في الشرق الأوسط سيتأثر بالغ التأثر في حال توسع الحرب إقليميا، خاصة وأن الاستراتيجية الصينية تحتاج الى مستويات متقدمة من الاستقرار الإقليمي على النحو الذي يحتاجه ترسيخ شراكاتها التجارية مع دول المنطقة وخطط النمو المترتبة على ذلك تحت مظلة مشروع «الحزام والطريق»، ومن جهة أخرى يصعب

قياس مدى تأثر مشروع الممر الهندي الأوروبي بنتائج الحرب وهو الذي كانت الصين ترى إليه بعين الريبة انطلاقا من أنه أحد الأوراق الأمريكية الهادفة لإحتواء التمدّد العالمي للقوة الصينية الناعمة ومزاحمة مشروع الحزام والطريق.

غير أنه من الواضح أن هذه المحدّدات مجتمعة لا يمكن الحكم على فعاليتها في اتجاه دفع الدور الصيني ليلعب دورا حاسما في ملف الحرب الراهنة، فهناك حالة شبه الاجماع بين جميع المراقبين أن الدور الأمريكي سيبقى هو الفاصل فيما يحدث، بغض النظر عن مدى تأثر موقع الولايات المتحدة في التوازنات الدولية لما بعد الحرب وتأثير السياسة الامريكية الراهنة ونتائج الحرب على هذا الموقع.

- **الحرب أبانت عن محدودية التحرّك الروسي الصيني المشترك خارج حدود مصالحهما المباشرة**

ابانت الحرب لغاية الآن عن ضعف التحرك الروسي الصيني المشترك اتجاه القضايا التي لا تمس علاقاتهما الاستراتيجية بشكل مباشر على غرار الصراع في أوكرانيا وملف تايوان، تجسّد ذلك في غياب المبادرات المشتركة بين الطرفين في مجلس الأمن، وكذا في غياب أي تأثير واضح للتكتلات التي تجمع الطرفين على غرار «**بريكس**» و«**منظمة شانغهاي**» اللتان ينظر إليهما البعض على أنهما أهم منصات الدفع نحو ولادة نظام دولي جديد أكثر تعددية وتوازنا، على الرغم من دعوة قمة بريكس الأخيرة في بيانها الختامي الى وقف لإطلاق النار يُفضي لوضع تسوية للحرب الدائرة منذ السابع من أكتوبر، وهي الدعوة التي لم تلقى أي استجابة نتيجة لعديد العوامل، في مقدمتها التباين الواضح بين أعضاء المجموعة اتجاه ما يحدث، ففي الوقت الذي يعلو فيه صوت جنوب افريقيا التي حملت لواء المظلومية الفلسطينية ومعاقبة إسرائيل في محكمة العدل الدولية، تبرز على النقيض من ذلك الهند التي بدت من خلال مواقفها المتتالية منذ هجوم السابع من أكتوبر أنها حليفة ومساندة لإسرائيل في اعمالها وسياساتها المنتهجة.

قائمة المراجع الرئيسية:

(١) Reports of UNRWA for Palestine Refugees

https://www.unrwa.org

(٢) Reports of the United Nations

https://news.un.org

(٣) Reuters

https://www.reuters.com

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net